الجمهورية اليمنية
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم مصارف

دور البنوك
في دعم المشاريع الاستثمارية

أعداد الطالب/
1- محمد عبدالله العراسي
2- مراد عبدالله محسن الجمرة
3- امل ناصر صالح دماج
4- علي محمد صالح السليماني

اشراف الدكتور/
محمد الشوكاني

2021/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

سورة التوبة آية (105)

صدق الله العظيم

الإهـــــــداء

إلى اللذيْن ربيانا صغاراً و تحمّلا المشاق وبذلا الغالي
والنفيس من أجل تعليمنا إلى قدوتنا الحسنة

(آبائنا و أمهاتنا)

إلى كل من كان له دور كبير في تشجيعنا للوصول
لما ما وصلنا إليه اليوم .
إليكم جميعاً نهدي ثمرت جهدنا المتواضع.

الباحثون

الشكر والتقدير

نتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل

د / محمد الشوكاني

الذي لم يدخر جهداً ولم يبخل بنصيحة خلال دراستنا وإعدادنا لهذا البحث كما نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أساتذتنا في الكلية على الوقت الثمين الذي بذلوه في تعليمنا .

الباحثون

المحتويات

الآية	ب
إهـــداء	ج
شكـ ر وتقدير	د
الف الأول :- الا ار العام للد راسة والد راسات الـ ا قة	**1**
مقدمة:	2
مشكلة البحث	4
اهداف البحث	4
فرضيات البحث	5
اهمية الدراسة	5
الاهمية العلمية	6
مجتمع الدراسة	6
عينة الدارسة	6
حدود الدراسة	6
منهج الدراسة	7
الأساليب الإحصائية	7

الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني :- الإطار النظري للدراسة	16
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثالث: مشكلات المؤسسات الصغيرة في الجمهورية اليمنية	36
المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية	37
المبحث السادس: البنوك وعلاقتها بالمشاريع الاستثمارية	52
الفصل الثالث :- الإطار العملي	**45**
- تحليل النتائج ومناقشتها	46
الفصل الرابع :- النتائج والتوصيات	**54**
المبحث الأول: النتائج	55
المبحث الثاني: التوصيات	56

الفصل الأول

الإطـــار العام للدراسة والدراسات السابقة

- المقدمة
- المشكلة
- الأهداف
- الفرضيات
- اهمية الدارسة
- منهجية البحث
- الدراسات السابقة

مقدمة:

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شامل، و في هذا الإطار يعتبر إنشاء وتشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لهذه المؤسسات من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام ، تكثيف النسيج الصناعي توفير مناصب الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، ولا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر و تهديد بالزوال إذا لم تتبع الاستراتيجية الأزمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، و لهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحرك للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم وترقية هذه المؤسسات التنافسية.

ويشكل الجانب التمويلي أهم هذه الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة ومتنوعة بالنظر إلى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة والتي تمنحها إمكانية دخول

الأسواق المالية الكبيرة، و كذا الحصول على ثقة معظم البنوك.

وتعتبر المشاريع الصغيرة الاستثمارية من أهم مكونات الاقتصاد في الدول المتقدمة وذلك لما لها من تنوع حيث تشمل القطاع الخاص و قطاع السياحة والعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فان دعم هذا النوع من المشاريع يعني دعم الاقتصاد الوطني بأكمله. ولاشك ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل ، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط فيها ،كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات ، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيه ، كذلك تساهم هذه المشروعات في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل، ولا تزال المشروعات الصغيرة في اليمن تعانى من ضعف الاهتمام سواء في الجانب الفني والتدريب او في جانب التمويل المناسب والمتابعة والتقييم.

ولأن الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية لما سبق ولمساهمتها في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول وتحقيق التوازن المالي و إنعاش النشاط الاقتصادي

ولما للتمويل من اثر على المشاريع الاستثمارية فإن هذا البحث سيركز على جانب دور البنوك في دعم المشاريع الاستثمارية المشاريع الاستثمارية

مشكلة البحث:

ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

والذي تنبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المشاريع الاستثمارية وما اهميتها؟
- ما اثر الوضع السياسي في البلد على المشاريع الاستثمارية ؟
- ما تأثير الوضع الاقتصادي في البلد على المشاريع الاستثمارية ؟
- ما درجة التزام البنوك في تنمية ودعم المشاريع الاستثمارية ؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على الدور الذي تقوم به البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال معرفة:

- اثر الوضع السياسي في البلد على المشاريع الاستثمارية .
- الوقوف على الوضع الاقتصادي ومعرفه تأثيره على تطور ودعم المشاريع الاستثمارية
- تحديد مدى التزام البنوك بتنمية ودعم المشاريع الاستثمارية .

فرضيات البحث:

يفترض البحث عدد من الافتراضات نوردها كما يلي:

- لا توجد علاقة بين الوضع السياسي القائم و تطور نمو المشاريع الاستثمارية .
- لا توجد علاقة بين الوضع الاقتصادي الراهن وتطور نمو المشاريع الاستثمارية المشاريع الاستثمارية .

- لا توجد علاقة بين التزام البنوك بتنمية ودعم المشاريع الاستثمارية المشاريع الاستثمارية وتطورها.

اهمية الدراسة:

يمكن أن نوضح اهمية الدراسة من ناحيتين:

الأهمية العملية:

وتتمثل في ما يلي:

- تلعب المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية دور هام، إذ تستوعب الكثير من العمالة المؤهلة والكفؤة.
- تسهم المشاريع الاستثمارية في رفع مستوى الاقتصاد الوطني في مختلف الدول المتقدمة وبالتالي فإن الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في اليمن يأمل أن يحقق التطور المنشود.

الاهمية العلمية:

- المساهمة في إثراء المكتبات العربية واليمنية بالجديد في هذا الجانب.
- فتح المجال امام الدارسين والباحثين لإجراء المزيد من البحوث والدراسات ذات العلاقة.

مجتمع الدراسة:

كافة العاملين في البنوك التي تهتم بدعم المشاريع الاستثمارية في أمانة العاصمة .

عينة الدارسة:

تتمثل عينة الدراسة بواقع 30 فرداً من المجتمع الذي يعمل في القطاع المصرفي في البنوك العاملة في امانة العاصمة .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: امانة العاصمة

الحدود الزمانية: 2019-2020م.

الحدود البشرية: العاملين في البنوك التجارية.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كونه يصف الظواهر بشكل منظم ويعطي النتائج بشكل دقيق وكون المنهج الوصفي التحليلي يتناسب مع نوعية البحث واسئلة الاستبيان.

الأساليب الاحصائية:

استخدمت الباحثة عدد من الاساليب الاحصائية تمثلت في:-

1-التكرارات والنسب المئوية

2-المتوسطات والانحرافات المعيارية.

الدراسات السابقة:

1- **العايب ياسين،** (2010-2011)**:** "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل، اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويليها، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن التمويل لازال يتميز بضيق كبير من تنوع و تعدد خدماته، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل و اتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

2- **عثمان، خلف،** (2003-2004)**:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

قد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية، وإبراز أثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة فقد استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطورها في استراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية ، و دراسة واقع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في لاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية خاصة ، وأن استراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية و ترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

3- **الأمين، حلموس** (2010-2011)**:** "بعنوان دراسة إستشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر

تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لإدارة المعرفة ثم تطرقت إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، أما الدراسة الميدانية فهي حول تطبيق إدارة المعرفة في هذه المؤسسات ، وما تهد إليه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بدأت في توظيف إدارة المعرفة في إدارة أعمالها و مجلات العمل التي يمكن أن يتم فيها توظيف إدارة المعرفة، لقد تم إتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد عليه في تحديد المشكلة بصورة دقيقة ثم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما المنهج التحليلي من خلال تحليل هذه المعلومات و تقييمها و أخيرا الخروج بالنتائج والتوصيات، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : توفير الاستعداد الكافي للأفراد لبدء في توظيف إدارة المعرفة، لما أثبتت الدراسة أن الأفراد يملكون فكرة عن إدارة المعرفة و أهميتها مع قدرة المؤسسات محل الدراسة على الرصد المنتظم و المستمر للمعرفة المتاحة و المتجددة من مصادرها المختلفة.

4- **عبد الحكيم عمران** ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الإستراتيجية، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية لهذا القطاع و توجيه أصحاب القرار على جمع المستويات و خصوصا البنوك نحو الاهتمام بها، وقد اعتمدت على استخدام المناهج التالية : المنهج الوصفي : في وصف وتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة، كما استخدم المنهج التاريخي للتطرق إلى مراحل التطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما منهج الدراسة الحالة من خلال عرض حالة كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الإحصائيات وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها : أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها و أن التوجه الاستراتيجي لبعض البنوك العمومية نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة، حيث وجدت الدراسة أنه على مستوى أغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلفا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- **علي محمد أرباب** (2004)

هدفت الدراسة إلى تقييم حجم التمويل الذي تم تقديمه بواسطة الجهاز المصرفي وهدفت الدراسة ايضاً الى الوصول الى الاسباب التي تؤدي الى التعثر، ومعرفة معوقات التمويل اللازم لهذه القطاعات، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: تلعب البنوك دوراً هاماً في إيجاد التمويل اللازم لجلب المزيد من الاستثمارات والمدخرات من الفئات الاقتصادية ذات الفائض المالي لذا يمكن أن تساهم في إيجاد التمويل اللازم والكافي الى صغار المنتجين الحرفيين إذا تم إيجاد حلول للمعوقات التي تقف في طريقها، من خلال العقود المقبلة لا توجد وسيلة فاعلة لمكافحة الفقر والارتقاء بالتنمية الحضرية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي.

6- **دراسة مريم علي أنور عبد الله:** (2008):

هدفت الدراسة الى توضيح دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل تساهم المشروعات الصغيرة في تنمية دخل المرأة؟ ، هل هناك جهات تقوم ببرامج اقتصادية واجتماعية متكاملة لتنمية المشروعات النسوية الصغيرة، وماهي شروط ضوابط تمويل المشروعات النسوية الصغيرة؟ واتبعت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وقامت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مرونة شروط تمويل المشروعات الصغيرة ورضاء المستفيد من أداء الجمعية، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها مستوى العائد بين مرونة شروط التمويل ورضاء المستفيدات على أدائها علاقة طردية، لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين الرسوم المفروضة على المشروعات الصغيرة ومستوى العائد منها، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها التوسع في التعامل بين مختلف تمويل المشروعات الصغيرة حيث تعم الفائدة للمستفيدين.

7- **دراسة داليا عمر الأمين الحاج** (2009):

تمثلت مشكلة الدراسة في القدرة المحدودة للمشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل من البنوك بالإضافة الى انخفاض مستوى الحوافز والإعفاءات الضريبية الخاصة بالاستثمار الممنوح للمشروعات الصغيرة، لقد خرجت الدراسة بعدة نتائج اهمها أن المشاريع الصغيرة لها دور في بناء وتنمية البيئة الإقتصادية للدولة إذا ما أعطيت الاهتمام والمتابعة الكافية لها، وأن لها دور في تنشيط الإستثمارات لدى البنك القائم بتمويلها، ولقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها إعطاء المشاريع الصغيرة أهمية أكبر من المعطاه لها وذلك للدور الذي تلعبه هذه المشاريع في تحقيق التنمية ويرجع ذلك لمقدرتها على التجاوب مع كل المتغيرات والظروف المحيطة بها وأوصت الدراسة بأنه يجب القيام بدراسة المشروع والتأكد من الضمانات المقدمة.

8- **دراسة صديق محمد آدم** (2010م)

تناولت الدارسة التمويل الأصغر في المشاريع الاستثمارية وأثره على البيئة الإقتصادية والاجتماعية بالرياض، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: المشاريع

الصغيرة تساعد على رفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لشريحة كبيرة من المجتمع (الأسر الفقيرة)، تطوير القطاع الخاص وتنميته تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الأسواق في المجتمع، خرجت الدراسة بعدة توصيات ومنها ضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة بهدف الحد من البطالة والفقر والعمل على دعم المنتجات الصغيرة وإنشاء اسواق لتسويقها.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي و ذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم هذا ما أدى زيادة الاهتمام بها، ومن الواضح أن المؤسسات ص و م تقوم بدور فعال النمو و التطور الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة و النامية، بالرغم من الاهتمام الذي حصنت به هذه المؤسسات من طرف الدول و تعاظم دورها في الحياة الاقتصادية ألا أنها وجدت صعوبة في تعريف موحد لها بسبب الأشكال المختلفة التي تتخذها وارتأينا في عملنا هذا للتعرض إلى تقديم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال وضع تعريف ملم لهذه المؤسسات من كل الجوانب، ومن ذلك التعرض إلى مراحل تطورها و أهميتها في الاقتصاد الجزائري وأهم الصعوبات التي تواجه نموها وتطورها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذا فإن إعطاء وتحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة، ولكن مازال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع وتحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى ويختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى. سنتطرق في المطلب إلى صعوبات تحديد المفهوم وإلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات، ثم نستخلص جملة من المعايير التي يأخذها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في تحديد مفهوم المؤسسة في حد ذاتها، أو التي تميز هذه المؤسسات عن باقي القطاعات، ثم نحاول ذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المتقدمة والنامية وتكمن صعوبة إيجاد التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى

أو قطاع وآخر إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة أو مقارنة المؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي:[1]

القياس في النمو الاقتصادي:

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية) فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل اليمن وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، لذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي.

[1] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، صـ 14.

تنوع النشاط الاقتصادي :

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حيث تصنيف مؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة وتجارة الجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية، الغذائية، التحويلية الكيميائية، والتعدينية ... الخ.

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو حد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة[2].

ثانيا: تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن محاولة تحديد تعريف جامع و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تسند إليها هذه التعاريف، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق و طبيعة الملكية و المسؤولية ... الخ، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث و هيئات الحكومية و البنوك و مختلف الدوائر المهتمة بقطاع

[2] رابح خوني، رقيه حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنش والتوزيع، مصر، صـ 2008، صـ 17.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لوضع وإيضاح الحدود الفاصلة بينهما و بين مختلف المؤسسات الأخرى و تتمثل هذه المعايير في :

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر منها:

- حجم العمالة.
- حجم المبيعات.
- قيمة الموجودات.
- التركيب العضوي لرأس المال.
- القيمة المضافة.
- الطاقة المستهلكة.
- رقم الأعمال.
- راس المال المستثمر...الخ.

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداما عند وضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما معيارا حجم العمالة وحجم رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين، لذا سنتناول كل منهما بشيء من التفصيل فيما يلي:-

أ- حجم العمالة:

ويعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسات الإقتصادية الكبرى.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - المعيار المالي أو النقدي.

إلى جانب المعيار العددي أو البشري نجد المعيار المالي والذي يستند إلى كل من:

- راس المال.
- رقم الأعمال.
- حجم المبيعات.

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات ص و م يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى باتجاه الزيادة أو النقصان خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم.

المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف درجات النمو و اختلاف في المستوى التكنولوجي و لأجل التوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج حملة من المعايير النوعية و التي من أهمها ما يلي:-

أ- المسؤولية:

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير هو المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإنتاج الإدارة والتمويل في حين المؤسسات الكبرى تتوزع أداة هذه الوظائف على عدة أشخاص.

ب- الملكية:

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها، مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دورا كبيرا في جميع المستويات و نجد مثلا في الدولة يمتلك عددا من المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

ج- طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في حين تحتاج إلى بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال هو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

ثالثاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان:

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت من المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاور خمسين (50) من التعريفات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لما حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي.

1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: وحسب قانون المشاريع الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبره مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل[3]

2-تعريف ألمانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي عدة تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية والنوعية، فيما يلي أهم التعاريف[4]:

- المؤسسات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا و يقل عدد العمال من مائتي عامل.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي " ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة و أربعون عامل"

[3] الياس بن الساسي، يوسف قريشي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، صـ 398.
[4] رابح، خوني، رقيه حساني، مرجع سابق، صـ 27.

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية و يتحملون كل الأخطار.

و تصنف المؤسسات في ألمانيا إلى مايلي[5]:

– المؤسسة المجهرية فرد إلى 5 افراد.

– المؤسسة الصغيرة: من 6 إلى 20 فردا.

– المؤسسة المتوسطة: من 21 إلى 100 فرد.

– المؤسسة الكبيرة: من 101 فأكثر.

[5] سعد شبابيكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الأغواط، 8-9 ابريل 2002،

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة الأخرى بمجموعة من الخصائص، والتي تظهر في عدة جوانب، اقتصادية، مالية، قانونية، اجتماعية، ..الخ، ومن أهم هذه الخصائص:-

أولا: سهولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة.

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[6]

كما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير، وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[7]

ثانيا: مركز للتدريب الذاتي والمرونة على التكيف مع المتغيرات.

إن طابع الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك من جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة أمامهم.

---

[6] بو حاوه إسماعيل، عطوي عبدالقادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتلقى الدولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 مايو 2003، صـ 4.

[7] ليلى لولاشي، مرجع سابق، صـ 55.

كما تتميز أيضا المؤسسات الصغيرة بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي، التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته[8].

ثالثاً: التجديد والطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة.

كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[9].

رابعاً: دعم المؤسسات الكبيرة واختلاف أنماط الملكية.

يمكن أن تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المزايا الناجمة عن فصلا الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الوفرات الكبيرة، من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب، وهي بذلك تعمل على توفير شبكة من التدخلات بين المؤسسات الكبيرة وتدعمها في حين تخضع إلى حد ما إلى برامج واستراتيجيات وعقود مع المؤسسات الكبيرة التي تعمل لها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي وذلك مجال المقاولة من الباطن[10].

أما من حيث نمط الملكية لهذه المؤسسات فإنه يغلب عليها طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة والتي يتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارة متميزة بالإضافة إلى الخصائص التالية[11]:

---

[8] محمد هيكل، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، صـ 21.

[9] توفيق عبدالرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، صـ 26.

[10] عبد الغفور عبدالسلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، صـ 13.

[11] هيا بشير بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، صـ 33-34.

- حرية اختيار النشاط وبساطة التنظيم تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمركزية عالية في اتخاذ القرارات مع نظام معلومات تقليدية وبسيط وغياب التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على الخبرة والتقدير الشخصي في تسيير أمورها يوم بيوم، وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برسمية منخفضة وكثيرا ما لا يقبل ملاكها تقاسم سلطتها
- اختيار الأسواق و انخفاض درجة المخاطرة تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة، ودرجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثمارات وحجم حصتها في السوق.
- تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه، وذلك نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، ونجد أن صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله.[12]

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، ونستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار :-

أ- توفير مناصب الشعل:

[12] عاشور كنوش، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبة بن علي، الشف الجزائر، 17-18 ابريل 2006، صـ 1034.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل كثيرة للعاملين عن العمل في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم من مشكلة البطالة، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير من اليد العاملة وتركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذي لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة[13].

ت- تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبيهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهدة الإدارة ومراكز التدريب وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة و هذا ما يظهر و يعزز طاقاتهم و قدراتهم الفعالة.

ث- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدى الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه الأماكن وأيضا توظيف اليد العاملة في هذه المناطق وتلعب أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاج لتلبية حاجيات السوق في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات الإنتاج لتلبية حاجيات السوق.

د- تقديم منتجات وخدمات جديدة:

[13] عثمان حسن عثمان، مرجع سابق، صـ 34-35.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإدماج السلع والخدمات المبتكرة، وهذا راجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.

هـ – توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتغذية المشروعات الكبيرة لأفكار الجديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة والتي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أن تنتجها مثال : "مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة[14] واستخدام التكنولوجيا الملائمة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية حيث أن التقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال .

و– المحافظة على استمرارية المنافسة:

من خلال التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التعبير من خلال الابتكار و التحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها: السعر، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل و التغيير والتجديد.

ز– تحقيق التطور الاقتصادي:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تعبر هي الأصل في التطور الاقتصادي وهي النواة التي تنمي الاقتصاد القومي فيما بعد المؤسسات الكبيرة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها، إذن فالمؤسسات اليوم الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات الغد الكبرى[15].

---

[14] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، صـ 81.

[15] عبدالسلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، صـ 13-14.

المبحث الثالث: مشكلات المؤسسات الصغيرة في الجمهورية اليمنية

على الرغم من الدور التي تقوم به المؤسسات ص و م على مستوى الاقتصاد القومي إلا أن الأمر لا يخلو من أن تكون لهذه المؤسسات مشاكل و معوقات تواجهها و قيودا تعمل على تحجيم دورها في عملية التنمية و حتى تهديد بقائها في السوق ، و من ثم ارتفاع ها في جميع بلدان العالم تقريبا و خاصة النامية منها و من بين هذه المشكلات ما يلي:-

أولاً: ندرة الموارد وقلة التوفير: إن من بين العراقيل الأولى في تمويل هذه المؤسسات والاستثمارات بصفة عامة يرجع إلى قلة الموارد و دعم كفاية التوفير ، فهذه الندرة يمكن إرجاعها خلال الآونة الأخيرة إلى قلة الموارد البترولية و زيادة حاجيات البلاد من هذه الموارد وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية المتعددة الأطراف التي يمر بها البلاد أما بالنسبة للموارد الداخلية و تحت تأثير التسوية الغير مكيفة وعدم كفاءة النظام البنكي والمالي لتجنيد التوفير، فلم تكن في خدمة التمويل الصناعي كل هذه العوائق قد ساهمت في ندرة الموارد الضرورية و بالأخص تلك التي تتعلق بالاستجابة لحاجيات المستثمرين[16].

ثانياً: عدم ملائمة نمط التسيير

بقيت أغلبية المؤسسات الصغيرة تعمل بأنماط تنظيم وتسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي الذي يتطلب عصرنة تسيير المؤسسات، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي، إجمالا تقف هذه العوائق أمام نمو المؤسسات الصغيرة.

[16] محمد بوهزة، الطاهر بن يعقوب، مرجع سابق، صـ 16-17.

ثالثاً: التماطل والتباطؤ في إصلاح القطاع البنكي والمالي:

إن المشاكل البنكية الإدارية سواء الداخلية او المتعلقة بمشاكل الوضع الراهن قلة قد وضح الصورة البنكية والمالية وكذلك فإن المخطط التمويلي غالباً ما يضع موضع التنفيذ لتقارب إداري للصفقات بدون إستراتيجية واضحة لتجنيد التوفير والاستثمار المباشر الخاص الدولي.

رابعاً: المشاكل العقارية:

والذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع أي قطاع المؤسسات ص و م الذي وقف عائقا في إنجاز و تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية و الصناعية نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها[17]الأراضي: حيث تتأثر الأراضي أساسا بـ:

- القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.
- طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب الستين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يتحصلون على أراض لإقامة مشاريعهم.
- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.

خامساً: مشاكل نقص الخبرة والمعلومات:

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة اقتحامه ميادين متعدد (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، خدمات ... الخ)، إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيم يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي لا يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق[18]

---

[17] مختار رابحي، مرجع سابق، صـ 17.

[18] عبدالرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996، صـ 31.

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة مكانة هامة في المنظومات الاقتصادية، حيث اعتمدت البنوك أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل، وقد تعددت أنواعها ووظائفها، فتعددت بذلك تعاريفها، فتميزت بعدة خصائص وسمات عن غيرها من البنوك الأخرى.

نشأت ومفهوم البنوك:

أولاً: نشأت البنوك:

تعتبر البنوك من أهم الأعوان الاقتصادية التي تساهم في تمويل وتطوير النشاطات الاقتصادية كالنشاطات الصناعية، وحتى الزراعية حيث توجد هناك رابطة كثيفة وقوية بين البنك وزبائنه سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

وعمل البنك يعود إلى كون المؤسسات المالية والمصرفية الوحيدة التي يمكنها الاحتفاظ بالودائع الجارية التي يمكن السحب عليها بشيكات عند الطلب والأجل المحدد.

وبغية التعرف على أهمية البنوك ودورها في النشاطات الاقتصادية لا بد من معرفة كيفية نشوئها وتطورها حتى وصلت إلى وضعيتها الحالية.

ظهور البنوك تاريخيا بتطور نشاط الصيرفة والصناعة، في وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لهم التجار بغية الحفاظ عليها من الضياع والسرقة حيث توضع هذه الأموال في خزائنهم مقابل تسليم المودع شهادة إيداع اسمية تتضمن مقدار وديعته، وتسلم المودع أمواله عند الطلب عليها بمجرد إظهاره هذه الشهادة ويحصل البنك في مقابل خدماته على فائدة[19]ونظرا الآن التعامل بين الصيرفي يعتمد على عنصر الثقة وشهادة الإيداع التي اعتاد الأفراد قبولها وفاء للمعاملات فقد تحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها وفاء المعاملات وازدادت تداولها حيث انشق عن هذه الشهادات

[19] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، 72.

الشيكات كأداة لتسوية المعاملات ولقد تطورت عملية الائتمان إلى استغلال بعض الودائع المعطلة وإقراضها للاستثمار، و ذلك بعد أن الصناعة والصيارفة يقرضون من أموالهم الخاصة ، كما أنهم يقرضون أيضا من الوادئع التي لديهم ومقابل ذلك يتحصل المودع على نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القروض التي يمنحها[20].

وهكذا تطورت الفكرة حيث أصبحت الصياغة والتجار بعد أن اتسعت أعمالهم يتخصصون في عمليات التلقي الودائع ومنح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم فبدؤوا يخلقون الودائع ولهذا اتسعت أعمالهم، يتخصصون في عمليات تلقي الودائع ومنح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم فبدؤوا يخلقون الودائع ولهذا استطاعت عن طريق هذه العملية خلق نقود جديدة وزيادة حجم وسائل الدفع الموجودة في المجتمع وتطورت البنوك ولم تعد مجرد مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها على التأثير في عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانيتها في خلق الائتمان المصرفي وهذا الأمر يجعلها متحفظة في ممارسة عماليتها حتى لا تقع في مخاطر وقد زاد هذا التحفظ بعد تدخل الدولة بالتشريع كي تلتزم البنوك بالمحافظة على جزء من أموالها بشكل سائل ضمانا لمصلحة المودعين، وكذا ملزمة بدفع نسبة أموالها لدى البنك المركزي وتكون هذه الأموال سائلة كضمان إضافي لتوفير السيولة.

ثانياً: مفهوم البنوك التجارية:

يمكن تعريف البنوك كالتالي:

- البنوك هي إحدى المشاريع المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ماذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمشاريع[21].

[20] اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، صـ 43.
[21] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، صـ 14.

- البنوك هي تلك التي تخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء و بيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، و شراء و بيع العملة الأجنبية، و فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية ... الخ [22].
- كما عرفت أيضا على أنها بنوك الودائع، فهي تقوم بوظيفة أساسية تتمثل في قبول الودائع التجارية، أي الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها بواسطة شبكات من قبل المودعين في أي وقت[23].
- كما تعرف أيضا بأنها مؤسسة مالية تنصب عملياتها في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال لفرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة[24].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول بان البنوك هي عبارة عن مؤسسة وساطة وهي مكان يلتقي فيه عارضي الأموال الفائضة عن حاجاتهم مع طالبيها، ويمكن أن يكون هؤلاء أشخاص طبيعيين أو معنويين، ويطلق على تلك الأموال اسم الودائع، ويتم استخدامها في عمليات الإقراض للأفراد والخصم وبالتالي فهي تساهم في إنشاء وتطوير المشروعات وتنمية القطاعات الاقتصادية.

السمات المميزة للبنوك التجارية:

اعتمدت الدراسات على عدة معايير لأجل تحديد سمات وخصائص البنوك التجارية، وهنا سنتطرق إلى الخصائص الأكثر شمولية دون تحديد تلك المعايير، ومن أهمها ما يلي:

- تتمثل السمة الأساسية للبنوك في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية[25].

[22] أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، صـ 12.
[23] فلاح الحسيني وعبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك والمصارف، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، صـ 13.
[24] فلاح الحسيني وعبدالرحمن الدوري، مرجع سابق، نفس الصفحة.

- البنوك هي عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع، وهي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة، وبمالها من سلطة في تجميع المدخرات، وإتمام عمليات الإقراض والتمويل، فهي تؤثر بشكل كبير في السياحة الاقتصادية للدولة، وفي المقابل هناك اتجاها عاما لتدخل الدولة لمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها بالاشتراك فيها او حتى تملكها مباشرة و تأميمها[26].
- تعتبر أكثر المؤسسات المالية انتشارا من حيث العدد، فهي بذلك تساهم في تجميع المدخرات سواء كانت صغيرة أو كبيرة فهي تلبي رغبات جميع فئات المجتمع من الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وسواء كانت خاصة أو حكومية، مما يجعلها مستعدة لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت[27].

أنواع البنوك:

تنقسم البنوك إلى عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:-

1-من حيث نشاطها و تغطيتها للمناطق الجغرافية :

وتتمثل فيما يلي:

- البنوك العامة :

ويقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال للبنوك ، وتمنع الائتمان القصير والمتوسط الأجل وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

---

[25] محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، صـ 36.

[26] مصطفى رشدي شيخه، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنش، الإسكندرية، مصر، 1999، صـ 87.

[27] محمد عبدالفتاح الصيرفي، مرجع سابق، صـ 36.

- البنوك المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، ويقع المركز الرئيسي للبنك الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

2-من حيث حجم النشاط :

وتتمثل فيما يلي [28]:

- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمشاريع الكبرى.

- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمشاريع الصغرى لكنها لاجتذاب اكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما يتميز بها متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا.

3-من حيث عدد الفروع :

وتتمثل فيما يلي:[29]

- بنوك السلاسل: مع نمو حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة و يقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة.
- بنوك المجموعات:

[28] محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، صـ 29.
[29] محمد سعيد أنور سليمان، مرجع سابق، صـ 17.

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، و قد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا.

- البنوك المحلية:

هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة، وتخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

- البنوك الفردية:

وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع النوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها[30].

وظائف البنوك التجارية:

لقد تعددت وظائف البنوك وتنوعت، فلم تعد كما كانت البنوك الأولى " بنوك تجارية تقرض و تقترض "[31]، إذ أصبحت غير متخصصة في عمليات معينة، ولكنها متخصصة في جملة عمليات تعرف بالخدمات المصرفية اكتسبتها من خلال دور الوساطة بين طائفتين من الأفراد الاقتصاديين[32].

وعليه فقد حظيت البنوك بالأهمية البالغة نظير قيامها بجملة من الوظائف والتي يمكن ترتيبها فيما يلي:

---

[30] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، صـ 18-19.

[31] عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996م، صـ 108.

[32] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996،صـ 10.

1-الوظائف البنكية غير العادية – خلق نقود الودائع:

عندما تقوم البنوك بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع جملة من الوسائل النقدية تحت تصرف المقترضين، ومن هنا يمكن القول أن: " للبنوك ا وظيفة أساسية التي لا يشاركها فيها أي من المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنك المركزي، تتمثل في خلق النقود "[33]، ويتسنى للبنوك هذا الدور من خلال إعطائها المقترض الحق في أن ينسحب عليها مبالغ في حدود قرضه، وذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات والمقترض يمكنه استعمال هذه المبالغ بواسطة الشيكات أو الحوالات في تسديد قيمة السلع والخدمات التي يريد الحصول عليها، تماما كما لو استخدم النقود القانونية، وأيضا الشيكات والحوالات شأنها شأن النقود القانونية و تستخدم للسداد، وهنا نجد مجموعة من المدفوعات قد تمت باستخدام نقود اخرى يخلقها البنك هي نقود الودائع التي تؤدي إلى زيادة إجمالي كمية النقود المعروضة عدة أضعاف ما يتوافر لدى البنك من احتياطات.

ومن خلال هذه الوظيفة – خلق نقود الودائع – تتضع الطبيعة الجوهرية لأعمال البنوك[34]

2 – الوظائف البنكية العادية:

إن البنوك تتكمل بالعديد من الوظائف النقدية منها والغير النقدية والتي يمكن إدراجها ضمن صنفين من الوظائف: تقليدية وحديثة.

الوظيفة: وتتفرغ إلى مجموعة من وظائف وهي:

- قبول الودائع وفتح الحسابات:

لا شك أن من ابرز وظائف البنوك قبول الودائع تحت شروط معينة، والوديعة " تمثل التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة "[35] والودائع إما تكون بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة، وتؤلف الودائع الموارد

[33] محمود يونس، عبدالنعيم مبارك، اساسيات علم الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، صـ 346.

[34] محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1962، صـ 196.

[35] محمود يونس محمد، عبدالنعيم مبارك، مرجع سابق، صـ 247.

الأساسية التي تغذي القسم الأكبر، وتعتبر من أهم اعمال البنوك فهي تدعى كذلك " بنوك الودائع " . ويمكن تصنيف الودائع وفقا لأجل الاستحقاق إلى ما يلي[36]:

الودائع الجارية " تحت الطلب ":

تعتبر الاكثر أهمية، ووفقا لها يمكن للمودع السحب منها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد وتخضع للسحب عن طريق الشيكات أو الحوالات المصرفية.

- الودائع غير الجارية: وتأخذ عدة أشكال وهي:
  - ودائع الأجل: وتودع في البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا عند إنقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك.
  - الودائع بإخطار: و تشترك مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السحب منها، ويتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة.
  - ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وبالتالي الحصول على عائد مقابلها، ويمكن السحب منها في أي وقت.

تشغيل موارد البنك:

بعدما يقوم البنك التجاري بجمع موارده المختلفة يتطرق إلى مهمة تشغيلها، مراعيا في ذلك مبدأ التوفيق بين أهدافه الجوهرية (السيولة، الربحية، الأمان وتتخذ أوجه تشغيل موارد البنك التجاري الأشكال التالية[37]:

- تقديم القروض والسلفيات.
- الاستثمارات
- القيام بالخدمات الخارجية.
- التعامل بالأوراق المالية.
- التعامل بالعملات الأجنبية.

[36] عبدالغفار حنفي، عبدالسلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، بيروت، لبنان، الدار الجامعية، 1991، صـ 119.
[37] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، صـ 107.

الوظائف الحديثة:

وتتفرع إلى مجموعة من الوظائف وهي[38]:

- إدارة أعمال وممتلكات الزبائن:

ويؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال إدارة الاستثمارات، ويطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لإدارة أموالهم، سواء في المشاريع الجديدة أو في الأوراق المالية وهذا بقيام البنك بتجميع مدخرات عملائه واستعمالها في أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية.

- تمويل الإسكان الشخصي:

وهذا من خلال الإقراض العقاري، وما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه.

- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية :

ويأتي بتجاوز البنك التجاري الإقراض قصير الأجل إلى الاقتراض لأجل متوسط وطويلة نسبيا.

- ادخار المناسبات:

إن البنوك تشجع زبائنها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل: نفقات الزواج، موسم الاصطياف، الأعياد ... حيث تعطيهم فوائد على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم.

- البطاقة الائتمانية: (بطاقة الاعتماد).

وهي من أشهر الخدمات المستحدثة في البنوك من خلالها يستطيع الزبون أن يتعامل مع العديد من المحلات المحققة مع البنك على قبول ومنح الائتمان لحامل البطاقة[39].

---

[38] سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، صـ 121.

[39] سلمان أبو ذياب، مرجع سابق، نفس الصفحة.

المبحث السادس: البنوك وعلاقتها بالمشاريع الاستثمارية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد بسبب أهميتها ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز دورها أكثر من خلال تعددها فهي تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاديات المحلية والعالمية، وبزيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك تبحث عن عملاء جدد من بينهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي[40]:

1-النموذج الأمريكي :

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بما يلي:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنوك:
  - يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
  - نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

ومن أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو

[40] عبدالحكيم عمران، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، صـ 64-65.

ما يعطي فكرة واضحة، حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

2-النموذج الألماني :

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسات الصغيرة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة على أساس الشراكة المالية.
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع) والمدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة، وتحقيق تبادل للمعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات الصغيرة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة و الشفافية وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج، إذ تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات الصغيرة بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها مشاكل التمويل، وبما أن البنوك تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتمامها أكثر للمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك تقديم القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على مبالغ محدودة القيمة، لذلك تميل البنوك إلى تمويل النوع الأول من المؤسسات، بينما تتردد في إقراض النوع الثاني من المؤسسات.

– عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية و تطلعاتها وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي[41]

– الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة إليها للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبا التي تمنحها البنوك للمؤسسات الكبيرة.

– ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة عبئا على البنوك التجارية[42].

ومع مرور الوقت قد تغيرت هذه الوضعية خصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة نتيجة للعوامل التالية:

– بروز المؤسسات الصغيرة لمحور ارتكاز للعمليات الاقتصادية والإستراتيجية المتبناة من طرف البنوك التجارية، فمع أن الخدمة البنكية لهذه المؤسسات تكون أكثر خطرا من خدمة البنك للمؤسسات الكبيرة، لكن مقابل هذه المخاطر فإن العمليات البنكية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة تكون أكثر ربحا.

– إيجاد البنوك مجموعة من الحلول للتعامل مع المؤسسات الصغيرة من بينها[43]:–

– تحديد المخاطر الائتمانية.

– تخفيض تكاليف العمليات البنكية.

– تحقيق الربحية

– انتشار المؤسسات الصغيرة بعدد كبير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما أدى إلى ظهور منظمات وهيئات حكومية في اغلب الدول سواء المتقدمة منها والنامية، تقدم المساعدة والدعم الفني والمالي لهذه المؤسسات، وهو ما يتيح الفرصة للبنوك في

---

[41] عبدالحكيم عمران، مرجع سابق، صـ 66.

[42] صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 إبريل، 2006، صـ 365.

[43] محمد فرحي، مرجع سابق، صـ 348.

الحصول على معلومات أكثر دقة وعلى ضمانات مالية كافية عبر اللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات والمنظمات من اجل تحقيق الهدف المرجو[44] نظرا للتطورات الاقتصادية المتسارعة وتوسع اقتصاد السوق، ازدادت أهمية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تساهم بشكل كبير في مواكبة هذا التطور من قبل البنوك لتتمتع بحق الاختيار بين بدائل متاحة، كذلك ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية جعل البنوك تبحث عن زبائن جدد خصوصا في قطاع المؤسسات الصغيرة[45]

– أدت عولمة مصادر التمويل إلى التوجه المتزايد للمؤسسات الكبيرة نحو تنويع مصادر تمويلها وبالتالي أدت إلى قلة لجوء الوسطاء كالبنوك مما جعل هذه الأخيرة تبحث عن زبائن جدد لاستغلال الودائع والخدمات المختلفة المتوفرة لديها، وهذا ما جعل البنوك توجه اهتمامها نحو قطاع المؤسسات الصغيرة[46].

إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة للتحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة، ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المتطلبات التالية[47]:

– تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام بـ:

---

[44] علي سالم أرميص، مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، صـ 102-102.

[45] حياه نجار، مليكة رغيب، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة، ورقة علمية في الملتقى الوطني ديسمبر 2004، صـ 162، 163.

[46] علي همال، أهمية القيادة الإبتكارية في تمويل المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، دمشق، سوريا، 13-16 اكتوبر، 2003، صـ 316.

[47] هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صـ 378.

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة.
- إعداد السياسة الافتراضية للبنك بما تتماشى والأهداف العامة المسطرة.
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل.
- المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة وخاصة في الميادين التالية:-
  - الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
  - إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
  - مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية.
  - الدخول إلى الأسواق المالية.

- التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات[48]

طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: قروض الاستثمار هي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا وتتمثل في:-

1-اعتمادات الصندوق: وهو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص وذلك وفق مدة محددة وقد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب جاري، وتأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي:-

[48] حليمة علي الحاج، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، صـ 70.

a. تسهيلات الصندوق: وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، وعادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام.

2-الكشف البنكي: تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل، ومدته قد تصل إلى السنة، وهو يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعملية يسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، ويقرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري، ويتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

3- قرض الموسم: وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة، حيث يوجه لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.

4-القروض بالالتزام: وفي هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته[49].

ثانياً: قروض الاستثمار: وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتنقسم الى:-

- قروض متوسطة الأجل: توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض، ونظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي

49

يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:-

أ- القروض القابلة للتعبئة: وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه، وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مادية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

ب- القروض الغير قابلة للتعبئة: وهي القروض التي يكون فيها البنك مخيرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر (مخاطر أزمة السيولة) ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض برمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز خزينة.

- القروض طويلة الأجل: يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي غالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70 % من مبلغ المشروع، أما مدته فتفوق 7 سنوات وهي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن الحيازي وأحيانا الكفالة المصرفية.

الفصل الثالث

تحليل النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: وصف العينة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

أولاً: البيانات الديمغرافية

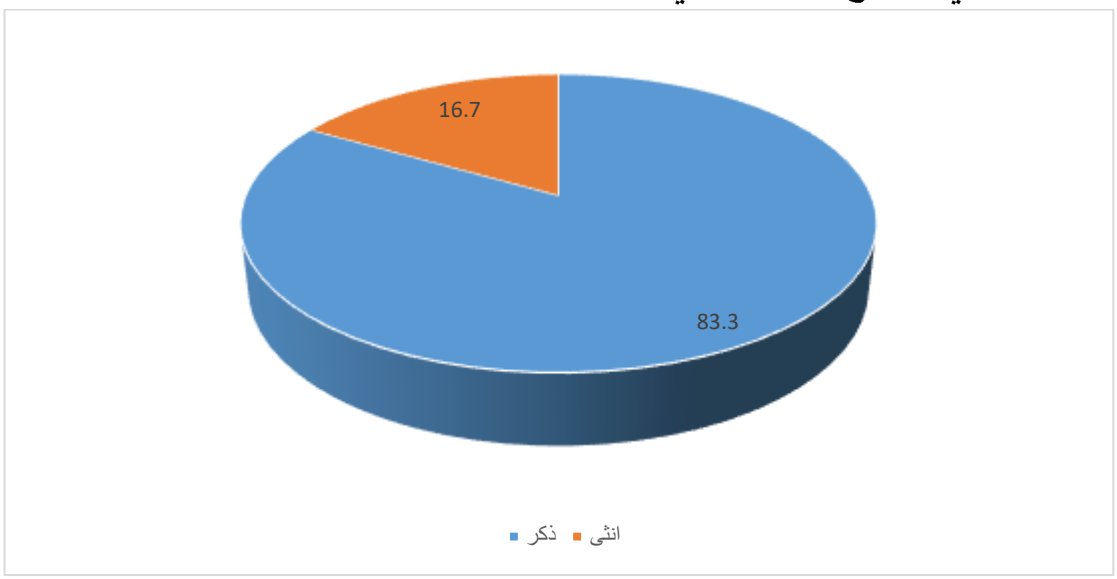
1-النوع

جدول رقم (1) يوضح خصائص العينة وفقاً للعمر

	التكرار	النسبة
ذكر	35	83.3
انثى	7	16.7
الإجمالي	42	100.0

يظهر من الجدول رقم (1) ان العينة تكونت من 35 ذكر بما نسبته 83.3% وايضاً 7 اناث بما نسبته 16.7%.

والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:



2-العمر

جدول رقم (2) يوضح خصائص العينة وفقاً للعمر

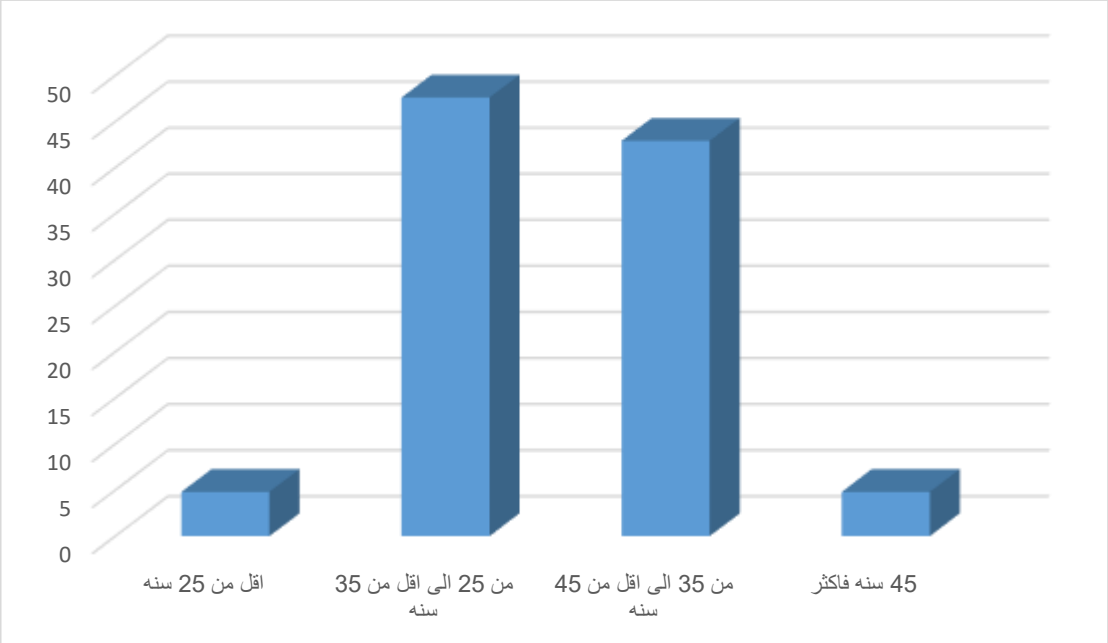
العـ	الـ ار	الـ ة
اق م 25 سـ ه	2	4.8
م 25 الى اق م 35 سـ ه	20	47.6
م 35 الى اق م 45 سـ ه	18	42.9
45 سـ ه فاك	2	4.8
الإج مالي	42	100.0

يتبين من الجدول رقم (2) ان العينة تكونت من مختلف الفئات العمرية محل الدراسة وتشير النتائج الى ان المرتبة الأولى كانت للفئة العمرية مابين 25–35 سنه بواقع 20 وبما نسبته 47.6%.

تأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية مابين 35–45 سنه بواقع 18 وبما نسبته 42.9%.

ونجد ان الفئة العمرية اقل من 25 سنه وكذلك الفئة العمرية 45 سنه فأكثر كانت بواقع 2 وبما نسبته 4.8% لكلاً منهما

والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:



3–المؤهل العلمي

جدول رقم (3) يوضح توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
ثانوية	1	2.4
دبلوم متوسط	4	9.5
بكالوريوس	23	54.8
دراسات عليا	2	4.8
اخرى	12	28.6
الاجمالي	45	100%

تبين من الجدول رقم (3) ان العينة تكونت من مختلف المؤهلات العلمية وكان اغلبهم حاصلين على درجة البكالوريوس بواقع 23 وبما نسبته 54.8% كما يليهم في المرتبة الثانية الحاصلين على دبلوم متوسط بواقع 4 وبما نسبته 9.5% ويأتي الحاصلين على الماجستير في المرتبة الثالثة من حيث عددهم في العينة بواقع 2 وبما نسبته 4.8 % واخيراً الحاصلين على الثانوية العامة بواقع 1 وبما نسبته 2.4% والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:

4- العمل أو المهنة وفقاً للعينة في البنوك

جدول رقم (4) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً للمهنة

	الـ ار	الـ ة
الـ	1	3.3
مـ	27	90
رة بـ	2	6.7
الإجـ الي	30	100.0

يتبين من الجدول رقم (4) ان العينة تكونت من الموظفين في المرتبة الأولى بواقع 27 وبما نسبته 90% تليهم ربات البيوت بواقع 2 وبما نسبته 6.7% واخيراً طالب بواقع 1 بما نسبته 3.3% وهذا يدلل على ان العينة كانت من العاملين انفسهم في البنك مما يجعل اجاباتهم على فقرات الاستبيان مدللة على الدور الحقيقي للبنك في دعم المشاريع الصغيرة.

5- العمل او المهنة وفقاً للعينة في الكلية

جدول رقم (5) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً للمهنة

	التكرار	النسبة
مدرس	6	50
عميد الكلية	2	16.7
رئيس قسم	1	8.4
اخرى	3	25
الاجمالي	12	100

يظهر من الجدول رقم (5) توزع افراد عينة الدراسة وفقاً للمهن داخل الكلية والذي تشير الى ان الاغلبية من المدرسين بواقع 6 وبما نسبتهم 50% من العينة داخل الكلية يأتي في المرتبة الثانية عميد الكلية حيث بلغ عددهم 2 بما نسبته 16.7% واخيراً رئيس القسم بواقع 1 وبما نسبته 8.4% كما يوجد 3 من الموظفين في الكلية تم توزيع الاستبيان لهم يقومون بمهام ادارية غير تدريسية وهم اخرى بواقع 3 وبما نسبته 25%.

ثانياً: فقرات الاستبيان:

المحور الأول: اثر الوضع السياسي على المشاريع الاستثمارية .

جدول رقم (6) يوضح اجابات افراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
تهتم البنوك في الجمهورية اليمنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة في اليمن	4.0000	1.13671	موافق
هناك العديد من البنوك في الجمهورية اليمنية التي تهدف الى الربحية فقط دون المشاركة في دعم وتنمية المشاريع الاستثمارية	3.9286	1.15596	موافق
ترتبط مساهمة البنوك في دعم المشاريع الاستثمارية بالوضع السياسي في البلد وبحسب رغبات وتوجهات القيادة السياسية	3.4524	1.36511	موافق الى حد ما
تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على عمل البنوك في الجمهورية اليمنية والذي ينعكس على تقديم تلك البنوك الدعم للمشاريع الاستثمارية	4.1429	1.09481	موافق
تقوم البنوك بدورها في تنمية ودعم ا المشاريع الاستثمارية بالشكل المطلوب والوقت المحدد	2.0000	1.06059	غير موافق

يظهر من الجدول رقم (6) اجابات افراد عينة الدراسة والتي تبين بأن الفقرة الرابعة والتي نصها "تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على عمل البنوك في الجمهورية اليمنية والذي ينعكس على تقديم تلك البنوك الدعم للمنشآت الصغيرة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 4.1429 وبانحراف معياري بلغ 1.09481 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

كما أن الفقرة الأولى والتي نصها "تهتم البنوك في الجمهورية اليمنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة في اليمن" فقد جاءت في المرتبة الثانية

بمتوسط بلغ 4.0000 وبانحراف معياري بلغ 1.13671 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

ونجد الفقرة الثانية والتي نصها "هناك العديد من البنوك في الجمهورية اليمنية التي تهدف الى الربحية فقط دون المشاركة في دعم وتنمية المشاريع الاستثمارية " فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 3.9286 وبانحراف معياري بلغ 1.15596 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

كما تظهر الفقرة الثالثة والتي نصها "ترتبط مساهمة البنوك في دعم المشاريع الاستثمارية بالوضع السياسي في البلد وبحسب رغبات وتوجهات القيادة السياسة" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 3.4524 وبانحراف معياري بلغ 1.36511 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

ونجد الفقرة الخامسة والتي نصها "تقوم البنوك بدورها في تنمية ودعم المشاريع الاستثمارية بالشكل المطلوب والوقت المحدد" فقد جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط بلغ 2.0000 وبانحراف معياري بلغ 1.06059 وهي عند التقدير اللفظي (غير موافق).

المحور الثاني: اثر الوضع الاقتصادي في البلد على المشاريع الاستثمارية .

جدول رقم (7) يوضح اجابات افراد عينة الدراسة على المحور

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
هناك العديد من المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية	4.1667	.62143	موافق
تساهم المشاريع الاستثمارية في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية في اليمن وخاصة القضاء على البطالة التخفيف من آثارها	3.8333	1.16696	موافق
تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على مستوى أداء وتطور عمل المشاريع الاستثمارية في اليمن	4.2381	.90553	موافق
تعتمد المشاريع الاستثمارية في عملها على دعم البنوك بشكل رئيسي	2.0000	1.10036	غير موافق
تهتم الدولة ممثلة بالبنك المركزي والقطاعات المالية التابعة لها بإنشاء ودعم المشاريع الاستثمارية في اليمن	2.9048	1.22593	موافق الى حد ما
يقوم القطاع المصرفي المالي الخاص في الجمهورية اليمنية بدره المطلوب في دعم وانشاء وتشجيع ا المشاريع الاستثمارية	2.6429	1.18572	موافق الى حد ما
توجد العديد من الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على اداء المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية وخاصة في الجانب المالي	4.1905	.77264	موافق

يتبين من الجدول رقم (7) اجابات افراد عينة الدراسة والتي تظهر أن الفقرة السابعة والتي نصها "توجد العديد من الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على اداء المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية وخاصة في الجانب المالي" فقد جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 4.1905 وبانحراف معياري بلغ 0.77264 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

كما ان الفقرة الأولى والتي نصها " هناك العديد من المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 4.1667 وبانحراف معياري بلغ 0.62143 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

كما جاءت الفقرة الثالثة والتي نصها "تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على مستوى أداء وتطور عمل المشاريع الاستثمارية في اليمن" تأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 4.2381 وبانحراف معياري بلغ 0.90553 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

وتظهر الفقرة الثانية والتي نصها "تساهم المشاريع الاستثمارية في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية في اليمن وخاصة القضاء على البطالة والتخفيف من آثارها. فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 3.8333 وبانحراف معياري بلغ 1.16696 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

ونجد الفقرة الخامسة والتي نصها "تهتم الدولة ممثلة بالبنك المركزي والقطاعات المالية التابعة لها بإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة في اليمن" تأتي في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ 2.9048 وبانحراف معياري بلغ 1.22593 وهي عند التقدير اللفظي (موافق الى حد ما).

كما نجد الفقرة السادسة والتي نصها "يقوم القطاع المصرفي المالي الخاص في الجمهورية اليمنية بدورة المطلوب في دعم وإنشاء وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ 2.6429 وبانحراف معياري بلغ 1.18572 وهي عند التقدير اللفظي (موافق الى حد ما).

واخيراً نجد الفقرة الرابعة والتي نصها " تعتمد المشاريع الاستثمارية في عملها على دعم البنوك بشكل رئيسي" في المرتبة السابعة بمتوسط بلغ 2.0000 وبانحراف معياري بلغ 1.10036.

وهذا يدلل على تراجع لدور البنوك في هذه الفترة تجاه دعم المشاريع الاستثمارية

المحور الثالث: درجة التزام البنوك في تنمية ودعم المشاريع الاستثمارية .

جدول رقم (8) يوضح اجابات افراد عينة الدراسة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
توجد علاقة وثيقة بين البنوك وبين انشاء وتطور المشاريع الاستثمارية	3.2857	1.19523	موافق الى حد ما
تعتمد البنوك مبالغ مالية سنوية لدعم وتطوير أداء المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية	2.0000	1.19741	غير موافق
يؤثر دعم البنك على اداء وتطور المشاريع الاستثمارية واستمرارها في تحقيق اهدافها التي انشأت من اجلها	3.6429	1.00781	موافق
تتلقى المشاريع الاستثمارية دعماً اضافياً من البنوك غير في الجمهورية اليمنية مثل البنوك الحكومية او البنوك الاسلامية	3.3571	1.20611	موافق الى حد ما
ان تقديم الدعم والتشجيع للمشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية يؤثر على اداءها ويساهم في تطويرها وبالتالي وجود تنمية اقتصادية حقيقية في اليمن	4.1190	.86115	موافق

يتبين من الجدول رقم (8) اجابات افراد عينة الدراسة على فقرات المحور والذي يتبين منه ان الفقرة الخامسة والتي نصها "ان تقديم الدعم والتشجيع للمنشاة الصغيرة في الجمهورية اليمنية يؤثر على ادائها ويساهم في تطويرها وبالتالي وجود تنمية اقتصادية حقيقية في اليمن" فقد جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 4.1190 وبانحراف معياري بلغ 0.86115 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

وتظهر الفقرة الثالثة والتي نصها "يؤثر دعم البنك التجاري على اداء وتطور المشاريع الاستثمارية واستمرارها في تحقيق أهدافها التي انشأت من اجلها" في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 3.6429 وبانحراف معياري بلغ 1.00781 وهي عند التقدير اللفظي (موافق).

وتبين الفقرة الرابعة والتي نصها "تلقى المشاريع الاستثمارية دعماً اضافياً من البنوك غير في الجمهورية اليمنية مثل البنوك الحكومية او البنوك الإسلامية" تأتي في

المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 3.3571 وبانحراف معياري بلغ 1.20611 وهي عند التقدير اللفظي (موافق الى حد ما).

وتأتي الفقرة الأولى والتي نصها "توجد علاقة وثيقة بين البنوك

وبين انشاء وتطور المشاريع الاستثمارية " فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ 3.2857 وبانحراف معياري بلغ 1.19523 وهي عند التقدير اللفظي (موافق الى حد ما).

واخيراً نجد الفقرة الثانية والتي نصها "تعتمد البنوك مبالغ مالية سنوية لدعم وتطوير أداء المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية" جاءت في المرتبة الخامسة والاخيرة بمتوسط بلغ 2.0000 وبانحراف معياري بلغ 1.19741 وهي عند التقدير اللفظي (غير موافق).

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: النتائج

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول: النتائج

خلص البحث الى عدد من النتائج اهمها:

1- يعتبر قطاع المشاريع الاستثمارية من القطاعات الحيوية الهامة لكونها تشكل غالية خيوط النسيج الاجتماعي.

2- بالرغم من أهمية المشاريع الاستثمارية الا انها تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية والقانونية والتسويق والمنافسة والإدارة.

3- اظهرت الدراسة أن العينة تكونت من الذكور والإناث وكانت غالبية العينة من الذكور.

4- تكونت العينة من مختلف الفئات العمرية.

5- تبين من الدراسة أن معظم العينة من حملة درجة البكالوريوس مما يدلل على اهتمام البنوك باستقطاب الكوادر المتخصصة.

6- تكونت الدراسة من الموظفين بالدرجة الاساسية.

7- اظهرت الدراسة ان المهن الأكاديمية للعينة المتعلقة بالكادر الجامعي كانت موزعه على المدرسين والعمداء ورؤساء الاقسام.

8- تبين من الدراسة أن البنوك تهتم بالربحية في الدرجة الاساسية دون الإهتمام بالمشاريع الاستثمارية

9- تظهر الدراسة أن هناك قصوراً في دعم المشاريع الاستثمارية

10- تعاني المشاريع الاستثمارية من العديد من الصعوبات والمعوقات تؤثر على أدائها.

11- تبين الدراسة ان هناك علاقة بدرجة متوسطة بين البنوك وتطور المشاريع الاستثمارية

12- تبين ان البنوك لا تعتمد مبالغ مالية سنوية ثابته للمشاريع الاستثمارية .

13- تؤكد الدرسة بأن البنوك الاسلامية ايضاً تساهم في دعم المشاريع الاستثمارية

14- تؤكد الدراسة ان دعم البنك التجاري يؤثر على اداء المشاريع الاستثمارية .

المبحث الثاني: التوصيات

توصي الدراسة بالتالي:

1-تعزيز موقع ومكانة المشاريع الاستثمارية في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات التي تحتاجها لتحقق اهدافها.

2-ضرورة مساعدة المشاريع الاستثمارية في الحصول على التكنولوجيا المناسبة لتطوير قدراتها التنافسية.

3-حث البنوك على الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية ودعمها لما سيحقق في المردود النهائي تحسن المستوى الاقتصادي للبلد.

4-ايجاد برامج مصاحبة للتمويل المالي للمشاريع الاستثمارية شأنها الارتقاء بالمستوى الإداري والتخطيطي للمنشآت الصغيرة.

5- ضرورة عمل قانون يسن مبالغ مالية ثابته لدعم المشاريع الاستثمارية بالتعاون والتنسيق مع الدولة والقطاع الخاص.

6-ايجاد الية مناسبة للبنوك والمشاريع تحقق الشراكة الفاعلة بين المشاريع الصغيرة والبنوك.

الملاحق

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة المستقبـــل

كلية العلوم الإدارية والمالية

تخصص مصارف

الاخ ة الـ ف /..... الـ م ن

ت ة ة و ع ،،،،،،

يقوم الباحثون بإعداد دراسة حول " **دور البنوك في دعم المشاريع الاستثمارية** ؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص علوم مالية ومصرفية – جامعة المستقبل ، لذا أرجو تعاونكم في الإجابة على فقرات الاستبانة للإسهام في الوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة علماً بأن هذه البيانات ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،

الباحثون

اولاً: البيانات الشخصية :-

1. **النوع** ☐ **ذكر** ☐ **انثى**
2. **العمر:** ☐ **اقل من** 25 **سنه** ☐ **من** 25 **الى اقل من** 35 **سنه**

☐ **من** 35 **الى اقل من** 45 **سنه** ☐ 45 **سنه فاكثر**

3. **المؤهل العلمي:** ☐ **ثانوية** ☐ **دبلوم متوسط**

☐ **بكالوريوس** ☐ **دراسات عليا** ☐ **أخرى**

ثانيا:- فقرات الاستبيان

المحور الأول: اثر الوضع السياسي على المشاريع الاستثمارية .

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
.1	تهتم البنوك في الجمهورية اليمنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة في اليمن					
.2	هناك العديد من البنوك في الجمهورية اليمنية التي تهدف الى الربحية فقط دون المشاركة في دعم وتنمية المشاريع الاستثمارية					
.3	ترتبط مساهمة البنوك في دعم المشاريع الاستثمارية بالوضع السياسي في البلد وبحسب رغبات وتوجهات القيادة السياسية					
.4	تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على عمل البنوك في الجمهورية اليمنية والذي ينعكس على تقديم تلك البنوك الدعم لمشاريع الاستثمارية					
.5	تقوم البنوك بدورها في تنمية ودعم المشاريع الاستثمارية بالشكل المطلوب والوقت المحدد					

المحور الثاني: اثر الوضع الاقتصادي في البلد على المشاريع الاستثمارية .

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
.1	هناك العديد من المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية					
.2	تساهم المشاريع الاستثمارية في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية في اليمن وخاصة القضاء على البطالة التخفيف من آثارها					
.3	تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على مستوى أداء وتطور عمل المشاريع الاستثمارية في اليمن					
.4	تعتمد المشاريع الاستثمارية في عملها على دعم البنوك بشكل رئيسي					
.5	تهتم الدولة ممثلة بالبنك المركزي والقطاعات المالية التابعة لها بإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة في اليمن					
.6	يقوم القطاع المصرفي المالي الخاص في الجمهورية اليمنية بدره المطلوب في دعم وإنشاء وتشجيع المشاريع الاستثمارية					
.7	توجد العديد من الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على اداء المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية وخاصة في الجانب المالي					

المحور الثالث: درجة التزام البنوك في تنمية ودعم المشاريع الاستثمارية

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
.1	توجد علاقة وثيقة بين البنوك وبين انشاء وتطور المشاريع الاستثمارية					
.2	تعتمد البنوك ة مبالغ مالية سنوية لدعم وتطوير أداء المشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية					
.3	يؤثر دعم البنك على اداء وتطور المشاريع الاستثمارية واستمرارها في تحقيق اهدافها التي انشأت من اجلها					
.4	تتلقى المشاريع الاستثمارية دعماً اضافياً من البنوك في الجمهورية اليمنية مثل البنوك الحكومية او البنوك الاسلامية					
.5	ان تقديم الدعم والتشجيع للمشاريع الاستثمارية في الجمهورية اليمنية يؤثر على اداءها ويساهم في تطويرها وبالتالي وجود تنمية اقتصادية حقيقية في اليمن					

.